المؤتمر الوزاري التعاوني الحادي عشر لدول آسيا والمحيط الهادئ (APCMC)

تعزيز الصمود والنمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في ظل الشراكة الحكومية التعاونية في دول آسيا والمحيط الهادئ ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أبريل 2024 30 - 28

البحر الميت ـ الأردن

خلفية المؤتمر الوزاري التعاوني

يعتبر مؤتمر وزراء التعاون لدول آسيا والمحيط الهادئ (APCMC) الذي أنشأه التحالف التعاوني الدولي لدول آسيا والمحيط الهادئ (ICA-AP) في عام 1990، هو مؤتمر يتم تنظيمه كل أربع سنوات لتوفير منصّة للتعاونيات والحكومات لمناقشة القضايا الحالية والناشئة ووضع نهج مشترك في جدول الأعمال لإنشاء أشكال جديدة من التعاون بين الحكومات والتعاونيات. ويهدف المؤتمر الوزاري التعاوني APCMC في خلق سياسة مستدامة وتمكينية وبيئة تنظيمية مواتية للتنمية التعاونية.

عُقدت إجتماعات المؤتمر APCMC في أستراليا (1990)، إندونيسيا (1992)، سريلانكا (1994)، تايلاند (1997)، الصين (1999)، نيبال (2002)، الهند (2004)، ماليزيا (2007)، تايلاند (2012) وڤيتنام (2017). وتم تنظيم مؤتمر APCMC العاشر في هانوي في عام 2017 بالتعاون مع وزارة التخطيط والإستثمار (MPI) وحكومة جمهورية ڤيتنام الإشتراكية والتحالف التعاوني الـڤيتنامي (VCA). مؤتمر هانوي إفتتحه معالي الدكتورة دنغ Dang Thi Ngoc Thinh، نائب رئيس جمهورية ڤيتنام الإشتراكية وحضره أكثر من 200 مشارك من 23 دولة؛ تم تمثيل ثمانية بلدان من الوزراء المسؤولين عن التعاونيات. وكان موضوع المؤتمر، "رؤية مستقبلية

حتى عام 2030: تعزيز شراكة أقوى بين الحكومة وأصحاب المصلحة التعاونيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)."

وتم الإعتراف بالتعاونيات كعوامل رئيسية للتنمية الاجتماعية والإقتصادية، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بفضل هيكلها الديمقراطي والمملوك للأعضاء والموجّه نحو المجتمع.

وتتمتع التعاونيات بالقدرة على تعزيز الصمود والنمو والتنمية المستدامة. ولتعزيز هذا التأثير، فإن التعاون بين الحكومات والتعاونيات أمر بالغ الأهمية. ولإطلاق الإمكانات الكاملة والشراكة بين الكيانات الحكومية والتعاونيات، هناك حاجة إلى تعزيز بيئة تعاونية وداعمة، ووضع إطار قانوني واضح، ووضع سياسات تعترف بقيمة وأهمية المؤسسات التعاونية كمكون حيوي للإقتصاد والمجتمع من خلال العمل معاً وبناء شراكة قوية، ويمكن للحكومة والتعاونيات خلق بيئة مواتية للنمو الإقتصادي وخلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية، بما يعود بالفائدة على كل من القطاع التعاوني وكافة أطياف المجتمع.

وحدّد المؤتمر الوزاري التعاوني الحادي عشر لدول آسيا والمحيط الهادئ موضوعه في: "تعزيز الصمود والنمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في ظل الشراكة الحكومية التعاونية في دول آسيا والمحيط الهادئ ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

الجهة المضيفة للمؤتمر الوزاري الحادي عشر APCMC

تعتبر منظمة التحالف التعاوني الدولي ICA هي منظمة مستقلة غير حكومية تأسست عام 1895 لتوحيد وتمثيل وخدمة التعاونيات في جميع أنحاء العالم. تأسس المكتب الإقليمي للتحالف التعاوني الدولي لدول آسيا والمحيط الهادئ ICA-AP في نيودلهي في عام 1960 لتوفير صوت ومنتدى للمعرفة والخبرة والعمل المنسّق من أجل التعاونيات وحولها في المنطقة. وأعضاء التحالف ICA-AP البالغ عددهم 110 هم منظمات تعاونية وطنية في 29 دولة من جميع قطاعات الإقتصاد، بما في ذلك قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والبنوك وتجارة التجزئة ومصايد الأسماك والصحة والإسكان والتأمين.

وتعتبر المؤسسة التعاونية الأردنية JCC عضو في التحالف التعاوني الدولي لدول آسيا والمحيط الهادئ ICA-AP وهي مؤسسة مستقلة شكلتها الحكومة وتشرف على القطاع التعاوني (الجمعيات والإتحادات) وتعمل على النهوض بالمجتمعات إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً ومحلياً. كما تعمل على تعزيز الإعتماد على الذات لتحقيق الفوائد الاجتماعية والإقتصادية للتعاونيات، وتقوم وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشميّة بتقديم الدعم للمؤتمر الوزاري 2024.

التعاونيات في دول آسيا والمحيط الهادئ

تمتد منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى ثقافات وإقتصادات ومناظر طبيعية متنوعة وتواجه عدداً لا يُحصى من التحديات. والتعاونيات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لها جذور تاريخية عميقة، حيث يعود بعضها إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لقد ظهرت كرد فعل على الإستغلال الذي واجهه العمال والمزارعون وأصحاب المشاريع الصغيرة خلال الحقبة الإستعمارية والثورة الصناعية. كانت التعاونيات الأولى في المنطقة عبارة عن تعاونيات زراعية في المقام الأول، تركز على تحسين سُبُل عيش المجتمعات الريفية من خلال تجميع الموارد وتقاسم المخاطر.

ساعدت التعاونيات الزراعية المزارعين على الوصول إلى الإئتمان، وتقنيات الزراعة الحديثة، والأسواق، وبالتالي تعزيز مستويات الإنتاجية والدخل. وفي العديد من بلدان آسيا والمحيط الهادئ، إذ يكون وصول المؤسسات المالية التقليدية محدوداً إلى المناطق النائية والأقل حظاً. وقد قامت التعاونيات، ولا سيما الإتحادات الائتمانية وتعاونيات الإدّخار، بسد هذه الفجوة من خلال توفير الخدمات المالية الأساسية للمجتمعات المهمّشة. ولعبت التعاونيات الاستهلاكية دوراً حيوياً في تمكين المستهلكين من خلال إعطاء الأولوية لإحتياجات أعضائها وخدمة المجتمع، فقد عززّت الشعور بالملكية والتضامن بين المستهلكين. وفي السنوات الأخيرة، أدركت التعاونيات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أهمية الإستدامة والإشراف البيئي وشاركت في ممارسات صديقة للبيئة، مثل الزراعة العضوية، وإنتاج الطاقة المتجددة، ومبادرات إدارة النفايات.

وفي القرن الحادي والعشرين، ما تزال أهمية التعاونيات في بلدان آسيا والمحيط الهادئ كاملة دون نقصان. نظراً لأن المنطقة تواجه تحديات معقدة مثل عدم المساواة في الدخل وتغيّر المناخ والتحول الرقمي، ويمكن للتعاونيات تقديم حلول مبتكرة وشاملة. كما تلعب التعاونيات دوراً في تعزيز النمو الإقتصادي الشامل من خلال تمكين الفئات المهمّشة، مثل النساء والشباب ومجتمعات السكان الأصليين. وكانت التعاونيات في طليعة الإبتكار الاجتماعي، حيث بدأت كنماذج إيلاء أولوية للناس والكوكب عن تحقيق الأرباح. هناك حاجة مستمرة لإثبات إمكانات التعاونيات لمواجهة التحدّيات المجتمعية الملّحة. مع تبّني العالم للتقنيات الرقمية بسرعة، تحتاج التعاونيات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى الاستفادة من هذه الأدوات لتعزيز عملياتها والوصول إلى جمهور أوسع. ويجب أن تشارك التعاونيات بنشاط في جهود التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه.

التعاونيات في أوقات الأزمات

أثبتت التعاونيات أنها لا تقدر بثمن في أوقات الأزمات، حيث توفر إستجابة مرنة تركز على المجتمع المحلي لمختلف التحديات، سواء كانت تواجه فترات ركود إقتصادي أو الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ الصحية العامة، فقد أثبتت التعاونيات قدرتها على دعم الأعضاء والمجتمعات بالتضامن وتجميع الموارد وإستراتيجيات التكيّف.

وخلال الأزمات الاقتصادية، عملت التعاونيات كقوى إستقرار في الإقتصادات المحلية من خلال تقاسم المخاطر والموارد بين الأعضاء، وساعدت التعاونيات في التخفيف من تأثير المصاعب المالية على الأفراد والشركات الصغيرة. ولقد أعطوا الأولوية للاحتفاظ بالوظائف على تسريح العمال، وضمان سبل عيش أعضائهم والمساهمة في التوظيف المستدام. واستجابت جمعية AMUL في الهند، وهي جمعية تعاونية لمنتجات الألبان، من خلال زيادة الدعم لمزارعي الألبان. بدلاً من تقليل مشتريات الحليب، وواصلت AMUL شراء الحليب من أعضائها بأسعار تنافسية، مما يضمن دخلاً ثابتاً للمزارعين خلال فترة عدم اليقين في السوق.

وفي مواجهة الكوارث الطبيعية، تلعب الشبكات التعاونية دوراً حاسماً في الإستجابة للكوارث وجهود التعافي، سواء في التعاونيات الزراعية أو السكنية أو الإستهلاكية، فإن الطبيعة الجماعية لهذه المنظمات تسمح بتعبئة الموارد وتقديم المساعدة الفورية للمجتمعات المتضررة. وفي أعقاب

زلزال المحيط الهندي عام 2004 وتسونامي، وإعصار هاين في عام 2013، وزلزال 2015 في نيبال وكوارث أخرى، لعبت المنظمات التعاونية في البلدان المتضررة ومن جميع أنحاء المنطقة دوراً حاسماً في توفير الإغاثة وإعادة التأهيل والدعم طويل الأجل للمجتمعات المتأثرة.

كما أظهرت التعاونيات مرونتها وقدرتها على التكيّف أثناء أزمات الصحة العامة، مثل جائحة COVID-19، ودعم الإتحاد التعاوني الزراعي الفلسطيني المجتمع من خلال جمع الخضار الطازجة من الأعضاء كمنح وتوزيعها على المحافظات المغلقة المتضررة من الفيروس. وفي الفلبين، أطلقت التعاونيات حملة وطنية للتبرعات لمكافحة الفيروس واستخدمت صندوق التنمية التعاونية لمساعدة كبار السن والأكثر ضعفا في مجتمعهم. وفي الهند، قادت تعاونية المزارعين الهندية للأسمدة (IFFCO) الجهود لاحتواء إنتشار جائحة كوفيد COVID-19 من خلال تنظيم حملات توعية إجتماعية لتسليط الضوء على التدابير الوقائية مثل التباعد الإجتماعي والتعقيم والنظام الغذائي الصحي والوقاية من خلال أقنعة الوجه. وقدمت تعاونيات الرعاية الصحية، في جميع أنحاء المنطقة، الخدمات الطبية الأساسية للمجتمعات، بينما ضمنت التعاونيات الإستهلاكية الأمن الغذائي وتوزيعه على الفئات السكانية الضعيفة.

بناء أفضل لدول آسيا والمحيط الهادئ

من التكامل الإقتصادي والإستدامة البيئية إلى التبادل الثقافي والتعاون، ساهمت التعاونيات في إتّباع نهج شامل ومتناغم لتشكيل مستقبل أكثر إشراقاً. وأُدرجت رابطة الإتحاد الآسيوي للإتحادات الإئتمانية (ACCU) في المرتبة السادسة جيم - للإمتثال للمناخ لإقراضها الإئتماني بالإضافة إلى الطابع والضمانات والقدرات ورأس المال والحالة (المخاطر). وفي أستراليا، أظهر مجلس الأعمال التعاوني والمتبادل (BCCM) أن التعاونيات تلعب دوراً مهماً في الإنتعاش الإقتصادي بحكم كونها أعمالاً مرنة ومستقرة. وإعترفت الحكومة الأسترالية بالتعاونيات وأدرجتها إلى جانب الهياكل التجارية الأخرى. و شركة IFFCO في الهند طورت الأسمدة النانوية التي يمكن أن تقلل من الإستخدام الزائد لسماد اليوريا، وتقليل الآثار الضارة على التربة، وحماية النباتات بشكل أفضل وتحسين إنتاجية المحاصيل. وفي اليابان، نجح الإتحاد التعاوني للعمال اليابانيين (JWCU) في تمرير قانون تعاون العمال أثناء الوباء، بما يسمح بخلق فرص عمل متنوعة للأشخاص

المستضعفين مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء / الشباب الذين يعانون من صعوبات إجتماعية مختلفة وتنفيذ الأعمال التجارية لتلبية المطالب المتنوعة في المجتمعات المحلية.

وفي كوريا، قامت COOP ببناء Natural Dream Park في Guyre في عام 2014، وهو نموذج عمل تعاوني جديد يجمع بين الإنتاج والإستهلاك، وكل جزء من نظام المستهلك والمنتج والموفر هو تعاونية يملكها ويديرها أعضائها كما تم بناء الحديقة بقروض وإستثمارات من أعضاء التعاونية الذين ينظرون إلى العملية على أنها وسيلة لممارسة المساعدة الذاتية والإستقلالية. وفي نيبال، أطلق الإتحاد التعاوني الوطني (NCFN) حملة مع أعضائه لتعزيز الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة - الإنتاج والإستهلاك المستدامين. وتمكن الإتحاد التعاوني الزراعي المركزي النيبالي من جمع وبيع الخضروات الطازجة للأعضاء في كاتماندو خلال فترة الإغلاق، وبيع المنتجات بأقل تكلفة ممكنة. وأطلق مركز MASS-SPEC للتطوير التعاوني في الفلبين برنامج تمويل إعادة الإعمار وإعادة البناء (RRFP) لمساعدة الأعضاء التعاونيات الذين تأثروا بالإضطرابات أو الكوارث لتوفير إعادة التمويل بشروط وأحكام أكثر مرونة وتطبيق الأيديولوجية التعاونية فالتعاونيات التي لديها "أكثر" تساعد الأعضاء الذين لديهم "أقل".

الإعتراف بالتعاونيات

لقد تم الإعتراف بأهمية التعاونيات عبر البلدان، وهو ما انعكس في دستور عدد من الدول، والخطط الإستراتيجية لتعزيز المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنشاء وزارات تعاونية جديدة، وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وينص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "التعاونيات في التنمية الاجتماعية"، المقدّم في الدورة السادسة والسبعين (تموز/يوليو 2021) على أن "العمل كالمعتاد ليس عملاً مستداماً، ويحتاج العالم إلى عقد إجتماعي جديد يقرّ بالروابط الإقتصادية المتبادلة والحماية الاجتماعية والصحة والبيئة. ويمكن للهوية التعاونية ونماذج الأعمال أن يُمهّدا الطريق نحو التعافي الكامل من جائحة COVID-19، كما أظهرت مبادئهما والعديد من الإجراءات خلال الوباء".

وفي حزيران/ يونيو 2022، وفي الدورة 110 لمؤتمر منظمة العمل الدولية حول العمل اللائق والإقتصاد الإجتماعي والتضامني (SSE)، كان هناك إشارة صريحة إلى التعاونيات. وفي عام 2016، أضافت اليونسكو تعاونيات إلى قائمة الأصول الثقافية غير المادية. وتم وصف التعاونيات على أنها كيانات "تسمح ببناء المجتمع من خلال المصالح والقيم المشتركة لخلق حلول مبتكرة لمشاكل المجتمع".

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً جديداً بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية في 3 نوفمبر 2023، والذي يدعو إلى "إعلان عام 2025 سنة للتعاونيات". ويشجع القرار الدول الأعضاء والأمم المتحدة وكذلك جميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على الاستفادة من السنة الدولية للتعاونيات كوسيلة لتعزيز التعاونيات وزيادة الوعي بمساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ويلفت القرار أيضًا انتباه الحكومات إلى توصيات تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2023 بشأن التعاونيات في التنمية الاجتماعية لتعزيز النظام البيئي لريادة الأعمال للتعاونيات باعتبارها مؤسسات أعمال مستدامة وناجحة.

وللفترة ما بين 2016 إلى 2022، قدمت 28 دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي لديها عضواً واحداً أو أكثر من التحالف التعاوني الدولي ICA مراجعاتها الوطنية الطوعية (VNRs) حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتم ذكر التعاونيات بشكل أو بآخر في التقارير الوطنية الطوعية لـ 15 دولة : الصين وإندونيسيا واليابان والأردن وكيريباتي وقيرغيزستان وماليزيا ونيبال ونيوزيلندا وفلسطين والفلبين وسنغافورة وتايلاند وتيمور الشرقية وڤانواتو. وقد تم ذكرها إلى حد كبير فيما يتعلق بالهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الإقتصادي) والهدف 13 (العمل المناخي). وهذا يعكس عدد التعاونيات العاملة في الزراعة والمناطق الريفية. وتُظهر الإشارة المتكررة إلى التعاونيات في الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة أن يكون للحكومات دور في تعزيز النمو الإقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق.

وأنشأت حكومة الهند وزارة التعاون في تموز/ يوليو 2021 لتقديم رؤية الهند لـ " Sahakar Se Samriddhi" (الإزدهار مع التعاون). وفي ماليزيا، يُنظر إلى التعاونيات على أنها وسيلة أو

"الرصاصة الفضية" التي يتم إطلاقها لدفع النمو الإجتماعي والإقتصادي للشعب وتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة. وإستهدفت السياسة الوطنية لريادة الأعمال لعام 2030 مساهمة القطاع التعاوني في الناتج المحلي الإجمالي ليتم زيادتها إلى 100 مليار رينجيت ماليزي أو حوالي 5 % بحلول عام 2030. ويعترف دستور نيبال بالتعاونيات بإعتبارها إحدى الركائز الثلاث للإقتصاد إلى جانب القطاعين العام والخاص.

القطاع التعاوني في الأردن

وفي الأردن، تلعب الحركة التعاونية دوراً رئيسياً في العديد من جوانب حياة الناس وتساهم في تنمية المجتمع على مستويات عدّة. حيث تم تطوير الإستراتيجية الوطنية للحركة التعاونية الأردنية (2021-2025) من أجل النهوض بالحركة التعاونية على أساس نهج محوره الإنسان لتعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص للجميع.

ولقد أظهر الأردن جاهزية عالية ما بين الدول في مواجهة التحدّيات أثناء جائحة كوفيد COVID-19 من خلال صمود العديد من الجمعيات التعاونية في وجه هذه الجائحة والمتعلقة بموضوع الأمن الغذائي في الأردن فقد أبقت التعاونيات سلاسل إمداد المواد الغذائية والمنتجات الزراعية مستمرة بإنسياب للمواطنين في الأردن دونما إنقطاع طيلة فترة الوباء. ومن التعاونيات التي أبرزت دوراً كبيراً في المجتمع الأردني جمعية صقور الأردن التعاونية متعددة الأغراض وجمعية كنز الأرض التعاونية وجمعية كفرسوم التعاونية الزراعية لمنتجي الرمان والعديد من الجمعيات التعاونية الزراعية الأخرى.

كما تضمنت خطة تحديث القطاع العام التي أطلقتها الحكومة الأردنية إشارة واضحة للمؤسسة التعاونية الأردنية (المظلة الرسمية للتعاونيات) بإعتبارها إحدى ركائز قطاع الأنشطة الاقتصادية. وحسب خطة التحديث، فإن الحكومة ستتخذ جملة من الإجراءات المؤسسية خلال العامين (2023- 2024)؛ وذلك لتطوير بيئة الأعمال، وتحفيز الإستثمارات المحلية والأجنبية،

وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، والتي من ضمنها إعادة هيكلة المؤسسة التعاونية الأردنية. وتهدف إعادة الهيكلة، وفقاً للخطة، إلى رفع وتحسين كفاءة المؤسسة التعاونية، وتعزيز دورها في

دعم رؤية التحديث الإقتصادي، إضافة إلى زيادة مساهمة التعاونيات في التنمية المحلية، وتطوير الأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة الإقتصادية.

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis)

إن معايير القوة والضعف والفرص والتهديدات للشراكة الحكومية التعاونية هي علاقة ديناميكية تحمل القدرة على دفع التنمية الاجتماعية والإقتصادية، وتعزيز النمو الشامل، والتصدّي للتحدّيات المجتمعية المُلّحة. ويجمع هذا التعاون نقاط القوة الجماعية لكلا الكيانين، بهدف تسخير قدراتهما الفريدة لتحسين المجتمعات والإقتصادات. ومع ذلك، مثلها مثل أيّة شراكة، لا تخلو من التحديات والمزالق المحتملة.

ويوفر تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) للشراكة الحكومية التعاونية، أدناه نظرة ثاقبة لوضعها الحالي وتحديد مجالات التحسين. ويسلّط الضوء على الجوانب الإيجابية التي يمكن الإستفادة منها، ونقاط الضعف التي يجب معالجتها، والفرص التي يمكن اغتنامها، والتهديدات المحتملة التي يجب التغلب عليها.

وتعد الشراكات بين الحكومات والتعاونيات ضرورية لتعزيز الصمود التعاوني وتحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويمكن للحكومات المساهمة من خلال خلق بيئة تنظيمية مواتية، وتعزيز الهوية التعاونية، وتقوية الإطار القانوني. ومن خلال تنفيذ سياسات داعمة، وزيادة الوعي، وسن اللوائح المناسبة، كما يمكن للحكومات إطلاق الإمكانات الكاملة للتعاونيات كمحركات للتنمية الإقتصادية والاجتماعية. ويعدّ التعاون بين الحكومات والتعاونيات وأصحاب المصلحة الآخرين أمراً حيوياً لمواجهة التحدّيات والإستفادة من الفرص وبناء قطاع تعاوني مزدهر يساهم في مستقبل أكثر إستدامة وشمولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

نقاط الضعف-Weaknesses

1. قلّة الوعي: قد يكون لدى بعض الحكومات وعي محدود بفوائد وإمكانات المشاريع التعاونية، والتي يؤدي إلى إعاقة دعمها للصمود والنمو التعاوني.
2. السياسات غير المتّسقة: يؤدي الإفتقار إلى الاتساق والترابط في سياسات الحكومة فيما يتعلق بالتعاونيات إلى خلق حالة من عدم اليقين، وعوائق أمام تنميتها، وفي بعض الأحيان تمس بالاستقلالية.
3. محدودية الموارد: قد تواجه الحكومات قيوداً من حيث الموارد المالية والقدرة على تقديم الدعم الكافي للتعاونيات في جميع أنحاء المنطقة.
4. التنفيذ غير المتّسق (المتناسق): على الرغم من السياسات الداعمة، فإن التناقضات في تنفيذ وإنفاذ اللوائح المتعلقة بالتنمية التعاونية، بما يُعيق نموها وتأثيرها.
5. نقص التعاون: قد يؤدي التنسيق والتعاون المحدود بين الجهات الحكومية والتعاونيات إلى ضياع الفرص والإستخدام غير الفعّال للموارد.

W

نقاط القوة-Strengths

1. الدعم: يمكن للحكومات توفير الموارد المالية، ودعم السياسات، والمساعدة الفنية للتعاونيات.
2. الإطار التنظيمي: يمكن للحكومات إنشاء أطر تنظيمية مؤاتية تسهّل تطوير التعاونيات وتحمي المصالح التعاونية وتشجع مساهمتها في التنمية المستدامة.
3. المساعدة المالية: يمكن للحكومات تخصيص موارد مالية لدعم المبادرات التعاونية، بما في ذلك توفير الوصول إلى القروض والمنح والإعانات.
4. الخبرة الفنية: يمكن للحكومات أن تقدّم المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات لتعزيز مهارات وقدرات أعضاء وقادة التعاونيات.

S

التهديدات-Threats

1. المنافسة الخارجية: تواجه التعاونيات منافسة من أشكال أخرى من المؤسسات، بما في ذلك الشركات متعدّدة الجنسيات والشركات الأجنبية، والتي قد يكون لها موارد أكبر وتأثير في السوق.
2. عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي: يمكن أن تشكّل فترات الإنكماش الإقتصادي أو عدم الإستقرار السياسي في بعض البلدان تحدّيات أمام الصمود التعاوني والنمو، حيث قد تواجه إنخفاض الطلب، ومحدودية الوصول إلى الموارد، والبيئات التنظيمية غير المؤكدة.
3. قدرة محدودة وبنية تحتية: تفتقر التعاونيات إلى القدرات والبنية التحتية اللازمة للإستفادة من الدعم الحكومي بشكل فعّال، بما في ذلك التحدّيات في الحوكمة والإدارة والقدرات التكنولوجية.
4. نقص الموارد: الموارد المالية المحدودة وقيود الميزانية قد تشكّل تحدّيات في تقديم الدعم والإستثمار الكافيين للمبادرات التعاونية.
5. الحواجز السياسية والتنظيمية: اللوائح غير المتسقة أو المقيدة يمكن أن تعرقل نمو وعمليات التعاونيات، مما يحد من قدرتها على المساهمة في النمو الشامل.

T

الفرص المتاحة-Opportunities

1. أهداف التنمية المستدامة: يمكن للتعاونيات مواءمة أنشطتها مع أهداف التنمية المستدامة، ويمكن للحكومات الإستفادة من هذه الشراكات لدفع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات مثل الحدّ من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والإستدامة البيئية.
2. الإبتكار والتكنولوجيا: يمكن للحكومات دعم التعاونيات في تبنّي التقنيات المبتكرة والحلول الرقمية لتعزيز كفاءتها وقدرتها التنافسية وممارساتها المستدامة.
3. التعاون الإقليمي: الحكومات لديها فرصة للتعاون مع البلدان الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتبادل أفضل الممارسات، وتبادل المعرفة، وتعزيز الصمود التعاوني والنمو.
4. الوصول إلى الأسواق: يمكن للحكومات أن تسهل وصول التعاونيات إلى الأسواق من خلال تعزيز ممارسات التجارة العادلة، وخلق روابط السوق، والمصادر التفضيلية ودعم فرص التصدير.

O

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis) للشراكة الحكومية التعاونية

أهداف الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوزاري APCMC

1. دراسة الوضع الحالي للتعاونيات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإمكانية إسهامها في الصمود والنمو والتنمية المستدامة.

2. لتحليل الشراكات القائمة بين الحكومات والتعاونيات في المنطقة وتحديد النماذج الناجحة التي أسفرت عن نتائج إيجابية.

3. تسليط الضوء على المبادرات التعاونية بين الحكومة والتعاونيات، بما في ذلك تحسين الوصول إلى مزايا الموارد، والأطر التنظيمية المعزّزة، وزيادة الإدماج الإجتماعي.

4. التعرّف على التحدّيات والعقبات في بناء شراكات فاعلة بين الحكومات والتعاونيات وإقتراح إستراتيجيات للتغلب عليها.

5. تقديم توصيات لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة المتعاونين لتعزيز وتوسيع الشراكات التعاونية الحكومية من أجل التنمية المستدامة والشاملة.

دور القطاع التعاوني في الإقتصاد الوطني

يُشّكل القطاع التعاوني ركيزة أساسية في إقتصاديات العديد من الدول حول العالم ومحركاً أساسياً للتنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات، كما له دورٌ حيوي في تعزيز الإقتصاد وتحفيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي بالإضافة إلى الدور الهام في تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي وتعزيز الإستدامة الإقتصادية والبيئية من خلال ما يلي:

1. المشاركة الديمقراطية وتعزيز الشمولية من خلال تلبية إحتياجات مختلف شرائح المجتمع.

2. تعزيز وتنمية الإقتصاد المحلي ودعم المشاريع والأنشطة الإقتصادية المحلية والأعمال الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في خلق فرص عمل وتعزيز التنمية الإقتصادية الاجتماعية.

3. توفير الخدمات الأساسية وتحسين جودة الحياة حيث يلعب القطاع التعاوني دوراً حيوياً في توفير الخدمات الأساسية للأفراد والمجتمعات، من خلال التعاون في مجالات عديدة مثل التمويل والتأمين والرعاية الصحية والتعليم والحماية من المخاطر الإقتصادية.

4. تحفيز الإبتكار وتعزيز التنمية المستدامةمن خلال تشجيع الإبتكار والريادة في مجالات مختلفة والتركيز على التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية نحو ممارسات إقتصادية صديقة للبيئة ومستدامة على المدى الطويل.

5. تعزيز التواصل والتضامن الاجتماعي بين المجتمعات من خلال جمع الأفراد من خلفيات مختلفة في مشاريع واحدة.

6. تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى القضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية والحفاظ على البيئة كما يساهم القطاع التعاوني في مجموعة متنوعة من الأهداف التنموية على المستوى العالمي والمحلي لغايات تمثيل أهداف التنمية المستدامة التي تساهم بها التعاونيات والدليل إستخدام منظمة التحالف التعاوني الدولي ICA لهذه الأهداف كشعار ليوم التعاون الدولي هذا العام "تعاونيات من أجل التنمية المُستدامة- Cooperatives for Sustainable Development".

إن التعاون هو ركيزة أساسية لنجاح أي مشروع، وهو الطريق الأكثر جدوى لمواجهة التحدّيات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهو الموضوع الذي يتناوله المؤتمر الوزاري الحادي عشر لدول آسيا والمحيط الهادئ، والذي يضمّ عقولاً متميّزة فذّة وقادة من ذوي الخبرات المتنوعة يعملون معاً من أجل النهوض بالقطاع التعاوني في الأردن والعالم بشكل عام وبناء شبكة تعاون قوية ومُستدامة. وما هذه الخطوة سوى بداية لرحلة طويلة ومثمرة نحو التغيير الذي يهدف إلى ترك أثر

إيجابي وعميق في مجتمعاتنا التعاونية على الصعيدين الوطني والدولي، ذلك أن المستقبل الذي نرغب به يعكس أهدافنا المشتركة لتعزيز الإستقرار الإقتصادي المنشود عملاً على تحقيق الأمل النبيـــل في بناء عالم أفضل وأكثر أمناً لنا وللأجيال اللاحقة.